

ماذا لدى روسيا تقدمه للأفارقة سوى السلاح

موسكو تلقت هدية أميركية لتضع موطن قدم في عمق القارة السمراء



موسكو أكبر مورد سلاح لأفريقيا

اتفاق شطب ديون سيؤدي إلى عقود عمل شركات دفاع روسية، لافتاً إلى أن الاتفاق يشمل أيضاً مشروعات مدنية في مجال البنية التحتية. ورغم توقيع موسكو 19 اتفاقاً في إطار التعاون العسكري مع دول أفريقية، ما زال وجودها في القارة الأفريقية لا يرقى إلى المستوى الذي حققه منافسوها الجيوسياسيون. وبينما يرى البعض في الاستثمارات التجارية الروسية محاولة من موسكو لتقوية نفوذها العسكري بالمنطقة، يقدم آخرون قراءة مختلفة، فروسيا، حسب هؤلاء، اتخذت من التعاون العسكري ثغرة وفرصة لتنفيذ استراتيجيتها التجارية، رغم أن العودة إلى القارة الأفريقية لن تكون سياحة سهلة، في ظل وجود منافسين أقوياء.

الحرب التجارية، التي يشنها الرئيس الأميركي على الصين، شكلت فرصة ذهبية للتسلل الروسي إلى "الكرم" الأفريقي. والسؤال، هل سيتمكن ترامب، هذا إن كان موجوداً في البيت الأبيض حينها، من إخراجها؛ كل المؤشرات تشير إلى استحالة ذلك. الدب الروسي قرر البقاء في أفريقيا، وهذا ما سيكون.

وغالبا ما تمول هذه الشركات نفسها من خلال أعمالها في حراسة الموارد الهامة، وفي نفس الوقت تنتج لروسيا فرصة فرض نفوذها الأمني والسياسي دون تكلفة تذكر، وبأقل قدر من المخاطرة. وبخلاف شركات الصناعة الدفاعية، اتجهت أنظار الكثير من الشركات الروسية إلى القارة الأفريقية التي تضم دولا من بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم. وحسب بيانات لصندوق النقد الدولي، حققت دولا أفريقية أعلى نسب نمو على مستوى العالم، حيث شهدت أسرع خمس دول نمواً في قارة أفريقيا عام 2018، نمواً تجاوز 7 بالمئة، وهي إثيوبيا، ساحل العاج، رواندا، السنغال، وغانا.

ورغم تجنب الرئيس بوتن الاجتماع برئيس المجلس الرئاسي الليبي، فايز السراج، خلال تواجده في قمة سوتشي، إلا أن هذا الأخير حاول التقرب من موسكو، مؤكداً بوجود اتفاق موسع بين ليبيا وروسيا منذ العام 2008، قال إن حكومة تعمل على مراجعته.

وكانت روسيا قد شطبت ديوناً ليبية بقيمة 4.5 مليار دولار، تعود إلى الحقبة السوفييتية. وقال الرئيس بوتن إن

روسيا إلى الدول الأفريقية، في الفترة ما بين 2015 و2017، معدات عسكرية مستعملة تضم مروحيات عسكرية ونقل، وطائرات، وأنظمة صواريخ مضادة للطائرات. وعلني هامش القمة التي عقدت في سوتشي، وقعت نجيريا مع روسيا اتفاقية لشراء 12 مروحية حربية. وكانت الكامبيون وجنوب أفريقيا وإريتريا من الدول التي أبدت رغبتها في شراء طائرات ودبابات وأسلحة ثقيلة من روسيا. وقبل فترة وجيزة، وقعت جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعاني منذ سنوات من الحرب الأهلية، اتفاقية تعاون عسكري مع روسيا، يتواجد بموجبها مستشارون عسكريون روس بصفة رسمية في العاصمة بانغي. وتمتد العلاقات الأمنية والعسكرية الروسية لأكثر من مبيعات السلاح، وأحياناً تتضمن استخدام مجموعات المرتزقة الخاصة، حيث ينشط الدور الروسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ تدعم الحكومة المعترف بها لدى الأمم المتحدة ضد المجموعات المتمردة. وتشارك قوات روسية خاصة في تأمين الحكومة وتأمين الموارد الاقتصادية الهامة.

كما تقوم هيئات تابعة لمؤسسة الطاقة الذرية الروسية، روس أتوم، بمشاريع استخراج اليورانيوم في بوتسوانا وناميبيا وتنزانيا. وتشارك شركات تعدين وحديد وصلب روسية، مثل روسال، في مشاريع استخراج الذهب والحديد والفاناديوم والمجوهرات في غينيا. وتمكنت روسيا من احتلال مكانة مهمة في مناطق مختلفة بالقارة الأفريقية، عن طريق التكنولوجيا النووية، ووقعت اتفاقيات تنتظر التنفيذ في عدة دول هي، السودان، زامبيا، إثيوبيا، مصر، رواندا، ونيجيريا. وتعتبر منطقة غرب أفريقيا من أكثر المناطق التي توليها الشركات الروسية اهتماماً خاصاً. وروسيا، التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في تصدير السلاح، هي أكبر مورد سلاح للقارة الأفريقية. وشهد عام 2017 تضاعف حجم صادرات السلاح الروسية إلى الدول الأفريقية بالمقارنة مع عام 2012؛ صدرت وحدها 39 بالمئة من إجمالي واردات أفريقيا من السلاح. ووفقاً لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وردت

عزّزت روسيا في السنوات الأخيرة توقعها في القارة الأفريقية، حيث لم تدخر موسكو، مؤخراً، أي جهد لإنفاق مبلغ سبعين مليون دولار لاستضافة القمة الروسية-الأفريقية لتضع موطن قدم في القارة السمراء، وذلك بالرهان على الحروب التجارية التي تخوضها واشنطن ضد بكين، والتي مثلت فرصة ذهبية للدب الروسي كي يتسلل ويخترق العمق الأفريقي.

لا يرى مانعا في ترك موطن قدم للدب الروسي داخل "الكرم" الأفريقي، ما دام ذلك سيؤدي إلى إزعاج الصين التي دخل معها حرباً تجارية مفتوحة.

النشاط الروسي لم يقتصر على المجال العسكري، بل رافقه نمو ملحوظ بالمعاملات التجارية وفي حجم الاستثمارات خلال السنوات العشر الماضية. وتهدف روسيا، من خلال فتح أسواق جديدة للسلاح والطاقة والمنتجات الزراعية، إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري مع أفريقيا، البالغ حالياً 20 مليار دولار، وهو رقم ضئيل مقارنة بحجم التبادل بين الصين وأفريقيا، الذي تجاوز 200 مليار دولار. وفي مقابلة، وصفت بالبراغماتية، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتن بشطب ديون بقيمة 20 مليار دولار، مستحقة على الدول الأفريقية، تعود إلى الحقبة السوفييتية. وتهدف المبادرة إلى فتح مجالات جديدة أمام الشركات الروسية، خاصة وأن بوتن يعلم أن هذه المستحقات تعتبر معدومة لا يمكن استردادها.

تاريخياً، كانت العلاقات بين الكتلة الشيوعية والدول الأفريقية، زمن الاتحاد السوفييتي، متينة جداً، سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي أو التعليمي، لتشهد تراجعاً، وصل إلى حد القطيعة، في أوائل التسعينات، مع تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الكتلة الشرقية.

وكانت روسيا قد اعترفت على لسان رئيس وزرائها، ديمتري ميدفيديف، أن موسكو أهملت القارة الأفريقية لفترة طويلة جداً، استأنف بعدها الكرملين تعزيز علاقاته مع الحكومات الأفريقية. وشكل انضمام جنوب أفريقيا عام 2010 إلى ما يعرف بمجموعة البريكس، بداية دخول روسيا سباق تنافس مع الصين في القارة الأفريقية. وشهدت المبادلات التجارية بين روسيا وبين الدول الأفريقية نمواً تجاوز نسبة 25 بالمئة، عام 2017، كان من ضمنها توقيع اتفاقات تعاون نووي مع 16 دولة. ويأتي في مقدمة اهتمامات روسيا في أفريقيا، إنتاج المواد الخام والطاقة، والأبحاث الجيولوجية، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية. وتحظى شركات البترول والغاز الطبيعي الروسية، وعلى رأسها غازبروم، باكبر نصيب من الاستثمارات هناك.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

تونس - انقذت روسيا مبلغ سبعين مليون دولار لاستضافة القمة الروسية-الأفريقية، التي انعقدت مؤخراً في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود، شارك فيها 34 زعيماً أفريقياً.

ورغم أن القمة عقدت على مدى يومين فقط، إلا أن البرنامج كان حافلاً، حيث شهدت تنظيم 35 فعالية رسمية و1500 اجتماع، وتم خلالها توقيع اتفاقيات مختلفة بين روسيا والدول الأفريقية بقيمة 12.5 مليار دولار، مبلغ يكفي لتبرير ما أنفقه الكرملين لتنظيم القمة، ويسكت الأصوات المعارضة التي رأت فيها "تبذيراً لأموال الشعب".

وفي حوار قبل القمة، وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتن العلاقات الروسية-الأفريقية بالمزدهرة، وتحدث عن تقديم خدمات الدعم السياسي والدبلوماسي، وعن المساعدة الأمنية والدفاعية والمساعدات الاقتصادية وخبرات التحكم في الأمراض والمساعدات الإنسانية والتدريبات التعليمية والحرفية.

الحرب التجارية، التي يشنها الرئيس الأميركي على الصين، شكلت فرصة ذهبية سانحة لتسلل الدب الروسي إلى "الكرم" الأفريقي، فهل سيتمكن ترامب من إخراجها

وشهد عام 2018 ست زيارات لقادة أفارقة، عززت روسيا من خلالها صلاتها السياسية في المنطقة. الطموح الروسي أثار مخاوف القوى الغربية من استيلاء موسكو على نفوذهم. وكان جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، قد أعلن العام الماضي عن خطة أميركية جديدة في أفريقيا، تهدف بشكل أساسي لمحاربة نفوذ روسيا والصين. مخاوف بولتون لم تلق صدى لدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي

الرخاء ينتظركم في منعطف الطريق وعد يأبى مغادرة تونس

الابتكار - إلى اختيار الطريق الأسهل، طريق توزيع الوعود ومن ثمة تبرير عدم الإبقاء بها برمي الكرة في ملعب المعارضة أو التعلل المعتاد بثقل تركة عقود من الأزمة الاقتصادية في تونس.



ألم تدرك حركة النهضة أن التونسيين قد ملوا من تعمد الطبقة السياسية تسطيح الأشياء وتزويقها بشعارات لا تترجم على أرض الواقع

إن حاجة التونسي اليوم في غنى كلي عن بعد بان تمطر السماء ذهباً مثلاً، بل إنه في حاجة إلى أفعال تُترجم على أرض الواقع، لا في حاجة إلى أقوال ومسكنات تزيد في هشاشته وضعه ووضع البلاد مستقبلاً، كما أنه بات في عز التعتش إلى أن ترتد الطبقة السياسية على نفسها لتطيق شعاراً آخر خلد اسم رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل الذي قال في أول خطاب القاه عام 1940 "نحن بحاجة إلى الدموع والعرق" لتنمية اقتصاد البلاد.

مع الطبقة السياسية الكلاسيكية. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، لماذا تصر إن الحركة على استسهال ملكات عقل المتقبل وهي تطرح عليه وثيقة لا تُسمن ولا تغني التونسي من جوع. والأكثر من كل هذا، فإن السؤال الملح الذي يبقى الأكثر طرحاً لا فقط بين فئات الشعب بل أيضاً داخل الطبقة السياسية، بما سينتفع التونسيون الذين هم في حاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى من يطمئنهم على مستقبل بلادهم الاقتصادي، وليس إلى الاستماع إلى طرح ديبلوماسية كاملة القاها قياديو النهضة أمام عدسات كاميرات المصورين في ندوة صحافية حول مفاهيم عامة كمقاومة الإرهاب ومكافحة الفساد والحكومة الرشيدة.. إلخ، والحال أن اندثارهم لم تصف في فترة ما بعد الثورة إلا بهذه الشعارات وتحديداً من قبل النهضة نفسها التي ظلت اللاعب السياسي الوحيد الذي لم يغادر سدة الحكم منذ عام 2011.

علاوة على كل هذا، ألم تدرك النهضة إلى اليوم أن التونسيين قد ملوا من تعمد الطبقة السياسية تسطيح الأشياء وتزويقها بعبارات ومفاهيم ضخمة لا يجدونها مُترجمة في قدرتهم الشرائية وحياتهم اليومية؛ أم أنها تريد أن تضي مجدداً -بالنظر إلى افتقارها مشاريع سياسية قادرة على

سوى إلى عودة الطبقة السياسية بما في ذلك النهضة التي عاقبها صندوق الاقتراع في انتخابات 2019 إلى اجترار شعار "الرخاء ينتظركم في المنعطف الأول للطريق" المفضخ بوعود لم يتحقق منها شيء.

لقد تعلم التونسيون وتذبوا طيلة ثماني سنوات من الوعود على العودة والنهل مما حفله التاريخ عن هربرت هوفر (رئيس الولايات المتحدة بين 1929 و1933) والذي كان يردد باستمرار على مسامع شعبه مقولة "الرخاء ينتظرنا عند المنعطف الأول للطريق" فكان أن غرقت بلاده، بعد أشهر معدودة من انتخابه، في أكبر أزمة وهي أزمة الثلاثينات الاقتصادية وما لبثت أن امتدت آثارها إلى العالم بأسره.

ورغم إدراك النهضة، أن التونسيين أصبحوا أكثر توفيقاً مما يروجه الساسة من شعارات وهو ما جعل شريحة واسعة منهم تقطع

قادتا البلاد بلا أي شك إلى انسداد سياسي لاحت مؤشراته بقوة بدخول مؤسستي الرئاسة ورئاسة الحكومة إلى حين ترجل الباجي قائد السبسي، في صراع خرج من الخفاء إلى العلن. ولا يُحيل طرح وثيقة بخمسة خطوط عريضة لا تناقش سوى مفاهيم غفوص لا في العموميات لا في الخصوصيات ولا في أدق تفاصيل متطلبات الشعب،



من مازق وُضعت فيها قد تندر بإنهاء سطوتها على المشهد السياسي في السنوات الأخيرة. لم تجد الحركة المتخوفة أيضاً من سيناريو إعادة الانتخابات على عكس ما تحاول ترويجه إعلامياً أي خطة بديلة تعوضها إمكانية خسارة مسؤولية تشكيل الحكومة، سوى تقديم وثيقة أطلقت على تسميتها وثيقة "التعاقد الحكومي" لا تخرج مقاصدها عن المناورة السياسية الهادفة لإحراج منافسيها من الفائزين في التشريعية بترويجها لخطاب يسوق لفكرة أنها جهة وقوة اقتراح برامج وأنها لا تحصر بوصفها فحسب في من سراسر الحكومة القادمة. لكن، مجرد جرد بسيط لفحوى خطة حركة النهضة لعمل الحكومة القادمة، لا يفي في حقيقة الأمر إلا إلى استرجاع نفس تلك الخطوط العريضة التي تعوم أهم مشاغل التونسيين الحقيقية والتي حففظها الناس عن ظهر قلب لدى طرح وثيقتي قرطاج 1 و2 في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي والكتين

وسام حمدي
صحافي تونسي

ما الجديد وما الإبداع السياسي أو الاقتصادي الذي طرحته حركة النهضة الإسلامية في تونس وهي تقدم رؤيتها لقيادة البلد أمام الرأي العام والأحزاب عبر ما أسمته بوثيقة "التعاقد الحكومي"؛ هذا هو السؤال الأكثر قسمة وتوزيعة بين الناس في تونس الآن. تكاد حركة النهضة التي فازت بأغلبية منقوصة في الانتخابات التشريعية لا تمكنها من فرض قبضتها على الحكم، لحشد الأحزاب المعتلة في البرلمان القادم قبل فوات الأوان للاتفاق على شكل الحكومة الجديدة لأنها تدرك أنها باتت في صراع مع الزمن قد يبذل كل المعطيات ويقلها راساً على عقب إن تم من الناحية الدستورية المرور إلى المخطط الثاني الذي يمنح الأحقية لرئيس الجمهورية قيس سعيّد بتكليف من براه مناسبة لتشكيل الحكومة. إن أكثر ما تخشاه النهضة اليوم هو أن يستميل الرئيس التونسي الجديد قيس سعيّد -المنتشني بمقترح حزب حركة الشعب "حكومة الرئيس"- بقية الأحزاب البرلمانية المهتمة بالمشاركة في تشكيل الحكومة الجديدة وذلك هي تسعى جاهدة لاستنباط مخارج